

## القلاف: هل اتخذت «الإعلام» إجراءات ضد قناتي «صفا» و«وصال»؟



حسين القلاف

«وصال» فهل اتخذت الوزارة نفس الإجراءات التي اتبعتها الوزير السابق للحفاظ على الوحدة الوطنية؟ مع تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

وجه النائب سيد حسين القلاف سؤالاً لوزير الإعلام الشيخ محمد عبدالله جاء فيه: تم تقديم استجواب لوزير الإعلام السابق الشيخ أحمد عبدالله على خلفية بث قناة لبرنامج يمضى الوحدة الوطنية وقام الوزير باتخاذ اجراء حيال هذه القناة رغم انها تبث من الخارج وقد رأينا وجود قناتين دابتا على الأتار الطائفية وهما قناتا «صفا»

## الكندري: مجلس إدارة الجمعية الطبية لا يمارس الشفافية في دعوة الأطباء



د.محمد الكندري

أحمد الرجيب جاء فيه: ماذا تمت الموافقة لمجلس ادارة الجمعية الطبية الكويتية لعقد اجتماع الجمعية العمومية في الفترة الصباحية أثناء الدوام الرسمي للأطباء حيث يؤدون الواجب المهني من رعاية المرضى وغيرها من الاعمال.

صرح مقرر اللجنة الصحية النائب د.محمد الكندري بأن مجلس ادارة الجمعية الطبية الكويتية لا يمارس الشفافية في دعوة الأطباء لعقد الجمعية العمومية مستغرباً من اساليب اعضائه في الدعوة ومتسائلاً عن الاسباب التي دعيتهم لذلك حيث قاموا بدعوة الأطباء لعقد الجمعية العمومية العادية يوم الثلاثاء الموافق 2012/5/15 وذلك في الساعة العاشرة صباحاً اي في ساعات الدوام الرسمي للأطباء. وبهذا الصدد تقدم النائب د.محمد الكندري بسؤال برلماني الى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل للتحقق من هذا الموضوع؟

## مطيع: إنشاء محطة وقود على طريق الوفرة



د.احمد مطيع

ارض لإنشاء محطة بنزين، يجاورها مصلى للرجال ومصلى للنساء، مع دورات مياه للوضوء ضمن المساحة المخصصة، لذا فإنني اتقدم بالاقترح برغبة التالي: لتتم الحكومة بتكليف الجهات المختصة بإنشاء محطة وقود على طريق الوفرة قبل منطقة الجواخير، ملحقاً بها مصلى للرجال ومصلى للنساء ودورات مياه على ارض بمساحة كافية وتدرج ضمن اهداف واولويات تلك الجهات وموازنتها التخطيطية وعلى ان يعمم ذلك على جميع الطرق السريعة مستقبلاً.

قدم النائب د.احمد مطيع اقتراحاً برغبة جاء فيه: يقول الله عز وجل في كتابه الكريم (ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً)، ونظراً لعدم وجود مسجد او مصلى على طريق الوفرة قبل منطقة الجواخير، مما يضطر الكثير من مستخدمي الطرق السريعة للوقوف على جانبي الطريق لاداء فريضة الصلاة في اوقات، وحيث ان طريق الوفرة من الطرق التي تحتاج الى انشاء محطة بنزين قبل منطقة الجواخير تعمل على توفير الوقود لمرتادي الطريق، فإن الامر يستوجب قيام الحكومة بتخصيص

## العجمي يسأل وزير المالية عن تأخير تقرير الفحص الاكتواري للتأمينات



عمار العجمي

تأسيس الشركة المتخصصة في الخدمات الصحية؟ على الرغم من اقرار مجلس الأمة لها بتاريخ 15/10/2009. ما الخسائر المحققة من عمليات تحويل العملة وتقييم العملات الاجنبية للسنة المالية 2010/2011؟ وما السياسات الحاسبية التي تتبعها المؤسسة في تحقيق التوازن بين العملات الاجنبية؟

وجه النائب عمار العجمي سؤالاً برلمانياً الى وزير المالية مصطفى الشمالي وجاء نص السؤال كالتالي: ما اسباب التأخر في تقرير الفحص الاكتواري العاشر للمركز المالي مؤسسة التأمينات الاجتماعية بما يخالف المادة (10) من قانون انشاء المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية؟ ما اسباب التأخر في

## الجويهل يسأل وزير الشؤون عن ضوابط ترسية الأفرع في الجمعيات التعاونية



محمد الجويهل

والأفرع التي تدار مباشرة من الجمعيات؟ هل الصيديات ضمن الأفرع المستفجرة أم تدار مباشرة من الجمعية؟ وهل تمت ترسية استثمار فرع الصيدلية لجمعية حطين التعاونية على إحدى الشركات؟ فإذا كانت الإجابة بالإيجاب: ما الضوابط التي تمت ترسية الصيدلية من خلالها؟ وهل تم التقدم بدم مادي؟ وكم تبلغ قيمته؟ وهل تم تسلم المبلغ بالكامل؟ وهل تم تقديم شيك مصدق؟ وهل تم الإعلان عن هذه الصيدلية والترسية في الجرائد اليومية عن طريق الإعلان؟ مع تزويدي بجميع المستندات المتعلقة بهذا الموضوع وكذلك عقد استثمار فرع الصيدلية والقرارات الوزارية المنظمة لهذا الموضوع.

قدم النائب محمد الجويهل سؤالاً برلمانياً إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الفريق أحمد الرجيب جاء فيه: ان الهدف الأساسي من إنشاء الجمعيات التعاونية هو الارتقاء بالمستوى الاجتماعي والاستهلاكي للمساهمين فيها وهو ما يعرف بالتكافل الاجتماعي، ولكن من الملاحظ أن وزارة الشؤون الاجتماعية انخرقت عن هذا المسار وأخذت تمارس أعمالاً مخالفة لقانون التعاون ولائحته التنظيمية من خلال تدخلها في شؤون الجمعيات ليس لصالح المساهمين وإنما لصالح التجار وأطراف أخرى. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالاتي: ما الضوابط لترسية الأفرع في الجمعيات التعاونية وفق القرارات الوزارية المنظمة لهذا الموضوع؟

## ناقشت مع جهاز الاستخبارات القيود الأمنية الخليفة: لجنة «البدون» طلبت من مكتب الشهيد ترشيح من يستحقون التجنيس



د. عبدالحميد دشتي ومحمد الخليفة ومحمد هايف أثناء انعقاد لجنة دراسة اوضاع غير محددى الجنسية البرلمانية أمس

على غير محددى الجنسية يستمر الى مالا نهاية ويحرم بذلك من التجنيس فيما يرى بعض القانونيين استمراره 10 سنوات ثم يرد اليه اعتباراً.

الإدارة العامة للدلالة الجنائية وإدارة الفتوى والتشريع ووزارة العدل بشأن تحديد التهمة التي تلصق بالشخص والفترة القانونية لرد الاعتبار، موضحاً ان القيد الجنائي

بصورة غير قانونية الذين لديهم هويات شهيد مضافاً ان مكتب الشهيد وعد اللجنة بتحقيق ذلك. وقال الخليفة ان اللجنة ستجتمع الأسبوع المقبل مع مسؤولين في

ناقشت لجنة دراسة اوضاع غير محددى الجنسية البرلمانية أمس اوضاع تلك الفئة بحضور مسؤولين من جهاز الاستخبارات في وزارة الدفاع ومكتب الشهيد ووزارة العدل.

وقال رئيس اللجنة النائب محمد الخليفة في تصريح صحافي ان اللجنة ناقشت مع جهاز الاستخبارات آلية تسجيل القيود الأمنية، مضيفاً ان الجهاز أوضح للجنة ان القيود المشكوك في صحتها لا تسجل كقيد امني. وأضاف الخليفة انه تم رفع توصية لمجلس الأمة تنص على ان تقوم الجهات المعنية مثل جهاز الاستخبارات وأمن الدولة والجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية بالاجتماع والتدقيق في القيود الأمنية. وذكر ان اللجنة طلبت من مكتب الشهيد ترشيح من يستحق التجنيس من الشهداء من المقيمين

## ألفت المادة 15 من قانون الجزاء الدال: «التشريعة» طلبت آراء الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني حول قانون مكافحة الفساد



جانب من استشاريي اللجنة



د. وليد الطيباني ومحمد الدلال وفصل الجيبي

الى مجلس الأمة. وأفاد بأن اللجنة اعتمدت اكثر من مقترح بقانون بشأن السماح لمحكمة التمييز بالنظر في قضايا الادانة في الجتح، مبيناً ان القانون الحالي لا يسمح لمحكمة التمييز بالنظر في قضايا الجتح المستأنفة وان هذا التعديل هو من ضمانات التقاضي ويمثل خطوة ايجابية فيما يتعلق بقانون الجزاء. وقال ان اللجنة وافقت على مقترح بإلغاء المادة 15 من قانون الجزاء التي تنص على ان «يعاقب بالحبس المؤقت الذي لا تقل مدته عن 3 سنوات كل كويتي

مثل جمعيات الشفافية والمحامين واستعرضت معهم النصوص القانونية وجميع الملاحظات الخاصة بهذه القوانين، مبيناً ان عدد القوانين المقترحة التي وصلت الى اللجنة بلغت 36 مقترحاً. وكرر ان اللجنة طلبت من الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني ابداء ملاحظاتهم وآرائهم مكتوبة حول هذه القوانين، مضيفاً ان اللجنة ستجتمع بعد اسبوعين للبت في هذه القوانين الخاصة بمكافحة الفساد على ان يتم الانتهاء منها قبل نهاية الشهر الجاري وتحال

مجلس الأمة. وأفاد بأن اللجنة اعتمدت اكثر من مقترح بقانون بشأن السماح لمحكمة التمييز بالنظر في قضايا الادانة في الجتح، مبيناً ان القانون الحالي لا يسمح لمحكمة التمييز بالنظر في قضايا الجتح المستأنفة وان هذا التعديل هو من ضمانات التقاضي ويمثل خطوة ايجابية فيما يتعلق بقانون الجزاء. وقال ان اللجنة وافقت على مقترح بإلغاء المادة 15 من قانون الجزاء التي تنص على ان «يعاقب بالحبس المؤقت الذي لا تقل مدته عن 3 سنوات كل كويتي

ناقشت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية أمس المقترحات بقوانين الخاصة بإنشاء هيئة مكافحة الفساد والقوانين المتعلقة لها. وقال مقرر اللجنة النائب محمد الدلال ان اللجنة ناقشت النصوص المقترحة من اجل انشاء هيئة مكافحة الفساد والقوانين المتعلقة لها وهي «قانون هيئة مكافحة الفساد وقانون كشف الذمة المالية وقانون حماية المبلغ وقانون تعارض مصالح»، وأضاف ان اللجنة استمعت للرأي الحكومي وآراء مؤسسات المجتمع المدني

## قدم قانوناً لاستقلال القضاء من 134 مادة

## دشتي: الهدف منه كسب التحديات المستقبلية واستيعاب التطورات التشريعية المقبلة

وظائفها. واعتبر ان الباب السادس الذي خصصه لمساءلة رجال السلطة القضائية ومخاصمتهم من أهم أبواب هذا القانون، مشيراً الى ان هذا الباب يأتي استجابة للتطورات الحاصلة في المجتمع. وذكر ان هذا الباب جاء لتبني أحكام القانون لتفصل كيفية هذه المساءلة وتلك الخاصة، حيث أعطى القانون الحق للأفراد في الرجوع على القاضي أو عضو النيابة العامة، وفقاً لأحكام تبعد مظنة الكيد والانتقام من أفراد السلطة القضائية. وأشار إلى ان هذا الشق من القانون في هذا الباب جعل الاختصاص في مساءلة القاضي أو عضو النيابة العامة للمجلس الأعلى للقضاء وحده تحقيقاً لاستقلال السلطة القضائية. وفيما يتعلق بالباب السابع أوضحت الهدف من إنشائه معهود التكوين والتدريب القضائي وحثت هذا القانون بأحكام عامة. وتمنى دشتي ان يلقي القانون قبولاً لدى أعضاء مجلس الأمة كافة، خصوصاً ان هذا القانون يناقش جانباً مهماً جداً يمس كافة أطراف المجتمع الكويتي.

إنشاء محاكم أخرى الى جانب محاكم التمييز والاستئناف والكلية تختص بنظر نوع معين من القضايا وفق ما يستجد من تطورات الحياة. وبين: ان الباب الثالث أوضحت فيه الشروط الواجب توافرها في تولي القضاء، وهي ان يكون مسلماً كويتياً كشرط أول، ولكن ان لم يتوافر هذا الشرط جاز تعيين من ينتمي الى جنسية عربية على ان يجتاز بنجاح دورة لمدة سنتين في معهد الكويت للتكوين والتدريب القضائي، كما بينت في هذا الباب أيضاً وتحديداً في المادتين 43 و44 كافة المسائل الخاصة بالترقية والإقامة وغيرها من الأمور المتعلقة بهام القضاء التي أوضحتها في هذا الباب. وبالنسبة لبقية الأبواب قال: خصصت الباب الرابع للنيابة العامة، حيث حرصت في هذا المقام على وضع ضمانات كافية لتحقيق استقلال النيابة العامة وتوفير كل ما من شأنه ان يضمن لأعضائها أداء واجباتهم في جو من الطمأنينة، بينما أقرت في الباب الخامس لموضوع التفتيش القضائي لعدم خروج السلطة القضائية عن

بحقق العدل بروح تستوعب طبيعة التحولات المختلفة في المجتمع، إعداد قضاء قادر على كسب التحديات المستقبلية واستيعاب التطورات التشريعية. وأوضح دشتي ان القانون هو انعكاس لظروف الحياة ومتطلباتها، لذا يظل مطلوباً من المختصين مواكبة الأحداث واعداد النصوص وأسبابه ونتائج ومواطن الصواب والخلل ومواضع الحقوق والواجبات والمصالح الجديدة بالحماية والأفعال الجديرة بالتحريم والعقاب عند الاقتضاء حتى يؤدي القانون وظيفته الكبرى في ضمان الشريعة وإبعاد عوامل ومناشئ الضرر واختيار أدوات التنظيم والتطوير والارتقاء واستقرار المجتمع. وتابع: لكل هذه الأسباب والعوامل حرصت على تقديم هذا القانون المخون من ثمانية أبواب يتضمن الباب الأول المسائل المتعلقة بالمجلس الأعلى للقضاء باعتباره الممثل عن السلطة القضائية، بينما خصصت الباب الثاني لموضوع تشكيل المحاكم، وأوضحت في هذا الباب انه يجوز بمقتضى هذا القانون



د.عبدالحميد دشتي

قدم النائب د.عبدالحميد دشتي رئيس مجلس الأمة أمس مقترحاً بقانون بشأن تنظيم السلطة القضائية، حيث تضمن القانون ثمانية أبواب يدور جميعها في فلك تطوير بعض القوانين المعمول بها حالياً. وقال دشتي في تصريح صحافي: قطعت على نفسي أثناء حملتي الانتخابية أمام ناخبي وعدا بأن أكون على قدر المسؤولية في تنفيذ النقاط التي تضمنتها برنامجي الانتخابي، لافتاً الى ان هذا القانون الذي تقدمت به واحدة من النقاط التي كان يحفل بها برنامجي الانتخابي. وأضاف دشتي: حرصت من وراء تقديم هذا القانون الذي يشتمل على 134 مادة على المساهمة في تطوير بعض القوانين حتى يظل القانون ورجاله على قدر مستوى الأحداث، وتكون أحكامه على الدوام حلاً ناجحاً لكل طارئ ولكل نزاع، مشيراً الى ان قانون تنظيم السلطة القضائية يهدف الى ثلاثة نقاط رئيسية وهي بناء استقلالية القضاء إدارياً ومالياً وقضائياً كسلطة من سلطات الدستور، تنظيم القضاء بما

## ..ويطالب «البدون» بعدم التصعيد والحذر من محاولات خلط الأوراق

أوضاع البدون وتضعهم في الصورة، حتى لا يُظلم كائن من كان. وقال: ان الأمور في طريقها الى الحل، ونعتقد ان بعد الشرح الذي قدمه الجهاز المركزي للبدون حول آلية تجنيس المستحقين فإننا وضعنا

البرلمانية. وامتدح دشتي في تصريح له أسس جهود الجهات الحكومية المعنية بمعالجة وتفكيك هذه القضية، مشيراً في الوقت ذاته الى دور لجنة البدون البرلمانية التي ستواصل دعوة الجهات المعنية لمتابعة

ناشد النائب د.عبدالحميد دشتي غير محددى الجنسية (البدون) عدم التصعيد والتظاهر والانتباه لمن يحاول خلط الأوراق في قضيتهم التي هي محل بحث ومتابعة الجهاز المركزي ولجنة البدون

البرلمانية. وامتدح دشتي في تصريح له أسس جهود الجهات الحكومية المعنية بمعالجة وتفكيك هذه القضية، مشيراً في الوقت ذاته الى دور لجنة البدون البرلمانية التي ستواصل دعوة الجهات المعنية لمتابعة